

إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ

تبریز ازید کار ساز شاه طاهر نسخه نوی یزدانی بنابر ذوق طاهره شسته



تاریخ ثبت و پنجشنبه ۱۲۴۳ صفر المظفر ۱۲۴۳ هجری قمری

در مطبع علوی به اهتمام علی بخش خاوند محمد خان جلوه کرده

جميع جميع صفات الكمال اسم الحق الذي بالذات كما قيل لا يفينا
 لا اله الا هو عليه السلام له ما اختار له في الرحمن نعم او بعد الامام
 الاستيعاب لجميع صفات الكمال بلا جمل في جميعها مع الاستعانة
 الاستعانة فقال الذي لا مانع من ان ياتى بالجميع معناه اللغوي في
 ان يكون المراد المعنى الاول لا محذور في جميعها ولا في كل واحد
 ان نامل فيلزم ان يكون له تعالى فيه ولا ناقض لقضائه و
 قوله نعم كما كان يتينا حين الله عليه السلام سئل لو هو له حكمنا وانما
 مشددين فلما اريد التحديد بالصلوة فقال الصلوة هي في اللغة مطلق
 فاذا نسبت الى الله تعالى اريد بها التامة الكاملة واذا نسبت الى المخلوق
 الاستيفاء اذ نسبت الى المخلوق منين اريد بها الدعاء فحقى فلم اللهم
 على محمد عظم في الدنيا باعلاء ذكره وابقاء شريعته وفي الاخرة
 بتشفيعه في الامر وتضعيف اجره على سيد انبيائه وهو سيدنا
 صلى الله عليه وسلم كما في الخبر اناسيد ولدا دم ولا خير في النبي
 هي انسان مبشور من الله تعالى الى الخلق لتبليغ احكامه فاما ان كان
 وشهدته معجزة فيسمى نبي ولا خرافة الانبياء للاستغناء فينا

جمع جميع صفها الكمال اسم لشيء الكمال بالذات مما قبله في
 الحيا العجيد عليه لئلا يخاف ذلك من الرحمن ثم أراد بعد الإياه
 الاستيعاب لجميع صفها الكمال بلا جمل في نفسه مع الاستعارة
 الاستعارة فقال الذي لا مانع من ذلك من اللغز معناه اللغز
 أن يكون المراد المعنى لا يخلو من الحكمة والذكور فلا يخلو
 أن تامل في ما تدعو عنه كونه تعالى فيه ولا ناقض لقضائه
 قد ربه ثم لما كان يتبين ما بين الله عليه سلم سبيله لوجه حكمنا وأما
 العطف

[illegible][illegible]

اورادہ مختص

ما ورد عليه من ان الملك في طريق العلم من الرب فانه قد علم
ان الله تعالى اذ لا بد له من العلم من الرب فانه قد علم
العلم من الرب فانه قد علم

في هذا المقدم في الشعر...
 هذه الرسالة في معنى...
 مقصد الجيوش...
 بمعنى المعنى...
 لما كانت المناظر...
 المناظر ما خد...
 بمعنى لا بصار...
 او بمعنى المقابل...
 ان يكون المناظر...
 والكمال الاخر...
 اولية التامل...
 الرابع الى انه...
 لان يتكلم في...
 فوجه المتخاصم...
 ان المتخاصم...

الى ذلك ان تلك...
 ابحاث باقية...
 البسيان انما...
 من ان كل الكلام...
 كما كان...
 الاسامي...
 اعلم ان كتب...
 دى الشعر...
 وبوجه...
 من التفرقات...
 مقصد...
 الى غير ذلك...
 بانه الرسالة...
 ختم...
 القوت...
 بجان...
 آت...
 صدق...
 هذا...
 اراد...
 اسعد...
 الثاني...
 رضى...
 جيب...
 اتفاق...
 القصة...
 فمنا...
 ولعل...
 ربيع...
 كذا...
 الحسنة...
 مما...
 فمنا...
 ولعل...
 ربيع...
 كذا...
 الحسنة...

في هذا المقدم...
 هذه الرسالة...
 مقصد الجيوش...
 بمعنى المعنى...
 لما كانت المناظر...
 المناظر ما خد...
 بمعنى لا بصار...
 او بمعنى المقابل...
 ان يكون المناظر...
 والكمال الاخر...
 اولية التامل...
 الرابع الى انه...
 لان يتكلم في...
 فوجه المتخاصم...
 ان المتخاصم...

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

جُلَّ جَزْءُ الدَّلِيلِ فَوَيْهِمُ الدُّرَرُ ثُمَّ اعْلَمَ أَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ عَلَى رَأْيِ الْحَكَمَاءِ
وَأَمَّا عَلَى رَأْيِ الْأَصُولِيِّينَ فَهِيَ مَا يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ بِصِحِّهِ النَّظَرُ فِي الْحَقِّ
مَطْلُوبٍ خَبَرِيٍّ كَالْعَالَمِ امْتِلَاقَانَهُ مِنْ تَأَمُّلٍ فِي الْحَقِّ لِصِحِّهِ النَّظَرِ
يَقُولُ إِنَّهُ مُتَغَيِّرٌ وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ وَصَلَّ إِلَى مَطْلُوبٍ رَازِيٍّ بِهِ
الْعَالَمُ حَادِثٌ فَعِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ الْعَالَمُ دَلِيلٌ وَعِنْدَ الْحَكَمَاءِ خَبَرِيٌّ
مُتَغَيِّرٌ وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ وَإِنْ ذُكِرَ ذَلِكَ الْمَرْكَبُ مِنْ قَضِيَّةٍ رَدَّاهُ
خَفَاءُ الْبَدِيهِيِّ الْغَيْرِ وَلَا يَسْمَعُ تَبْدِيلَهُ يَقَالُ الْمَرْكَبُ الْعِلْمُ مَا
يَلْزَمُ مِنَ التَّصَدِيقِ بِالتَّصَدِيقِ الْيَقِينِيِّ بَعِيدٌ دَلِيلٌ عَلَى الْمَرْكَبِ
أَمَّا رَدُّهُ فَيَنْبَغِي أَنْ يُلَاحَظَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْتِدْلَامِ هِيَ الْمُنَاسِبَةُ لِلْحَقِّ
لِلْحَقِّ كَمَا ذَكَرْنَا لِلْعَلَاءِ عَلَيْهِ عَدَمُ صِدْقِهِ عَلَى الْوَاقِعَةِ الْعَيْنِ
الْإِتْرَاجُ كَالشَّكْلِ إِلَى بَعْضِ امْتِلَاقَانِهِ الْمَصْنُوعِ فَلَيْسَ مِنْهُ لَفْظُ
الْمَذْكُورِ فِي كَلَامِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ قَوْلِهِمْ مَا يَلْزَمُ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ الْعِلْمُ بِشَيْءٍ
أَخْرَجَ لِلْعَلَاءِ أَنَّ الدَّلِيلَ لَا يَكُونُ عَدَمًا فَكَيْفَ يَطْلُقُ عَلَيْهِ لَفْظُ الشَّيْءِ
فَيُجَابَ إِلَى أَنَّ حُجَابَ بَانَ الْمُرَادَ بِالشَّيْءِ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُعْلَمَ وَخَبَرُهُ
ثُمَّ لَوْ كَانَ الدَّلِيلُ لَا يَلْزَمُ فِي التَّوَصُّلِ إِلَى الْعِلْمِ مِنَ التَّقْرِيبِ ذَكَرَ

فقد روت في قوله الى محمول ٢ فورد الدين في

هذا هو الراجح في المقام الأول
 والراجح في المقام الثاني
 والراجح في المقام الثالث
 والراجح في المقام الرابع
 والراجح في المقام الخامس
 والراجح في المقام السادس
 والراجح في المقام السابع
 والراجح في المقام الثامن
 والراجح في المقام التاسع
 والراجح في المقام العاشر
 والراجح في المقام الحادي عشر
 والراجح في المقام الثاني عشر
 والراجح في المقام الثالث عشر
 والراجح في المقام الرابع عشر
 والراجح في المقام الخامس عشر
 والراجح في المقام السادس عشر
 والراجح في المقام السابع عشر
 والراجح في المقام الثامن عشر
 والراجح في المقام التاسع عشر
 والراجح في المقام العشرون

بأدنى تأمل والحكمة الأولى بمعنى مقتضى اسم الماعل يسمى ملزوماً للحكم
 يعني المقتضى اسم مفعول يسمى لازماً لا يكون إلا مستلماً من اثنين فاما
 يقتضى مقتضياً يسمى ملزوماً أى يقتضى مقتضى يسمى لازماً فاعلم أنه
 ومن سمي بآية الشرع واللازم في معنى المدلول مع الدليل لا تقيماً
 في المنع على بطلان اللازم كما قد عرفت على أصل الملازمة لهذا وقد عرفت
 بتعريف المنع قال المنع طلب الدليل على مقدم معينة ويسمى ذلك الطلب
 مناصفةً ونقصاً تفصيلياً أيضاً كما يسمى متعارفاً لضافته لطلب
 إلى ضمير الدليل لا نهى عن ظاهراً أن المطلوب طلب دليل على مقدم
 ذلك الدليل المطلوب ليس لمرتكب وقيداً لها بالعبادة لتلازم
 النقص والنقص الإجمالي قبل المنع قد عرفت على كلتا مقدمتي الدليل على
 التفصيل كما إذا قال العمل الزكوة واجبة فحل النساء لأنهن من أهل البيت
 قوله على السلام كذا ذكره أمركم وكل ما هو متناول النص فهو جائز لا
 وكل ما هو جائز إلا ردة فهو مراد شيخ أن محل النزاع مراد فيقول
 السائل لأن محل النزاع متناول النص إن سلمناه لكن لا
 إن كل ما هو متناول النص فهو جائز إلا ردة وإن سلمناه

مقتضى اسم الماعل يسمى ملزوماً للحكم
 يعني المقتضى اسم مفعول يسمى لازماً لا يكون إلا مستلماً من اثنين فاما
 يقتضى مقتضياً يسمى ملزوماً أى يقتضى مقتضى يسمى لازماً فاعلم أنه
 ومن سمي بآية الشرع واللازم في معنى المدلول مع الدليل لا تقيماً
 في المنع على بطلان اللازم كما قد عرفت على أصل الملازمة لهذا وقد عرفت
 بتعريف المنع قال المنع طلب الدليل على مقدم معينة ويسمى ذلك الطلب
 مناصفةً ونقصاً تفصيلياً أيضاً كما يسمى متعارفاً لضافته لطلب
 إلى ضمير الدليل لا نهى عن ظاهراً أن المطلوب طلب دليل على مقدم
 ذلك الدليل المطلوب ليس لمرتكب وقيداً لها بالعبادة لتلازم
 النقص والنقص الإجمالي قبل المنع قد عرفت على كلتا مقدمتي الدليل على
 التفصيل كما إذا قال العمل الزكوة واجبة فحل النساء لأنهن من أهل البيت
 قوله على السلام كذا ذكره أمركم وكل ما هو متناول النص فهو جائز لا
 وكل ما هو جائز إلا ردة فهو مراد شيخ أن محل النزاع مراد فيقول
 السائل لأن محل النزاع متناول النص إن سلمناه لكن لا
 إن كل ما هو متناول النص فهو جائز إلا ردة وإن سلمناه

١٦

هذا هو الراجح في المقام الأول
 والراجح في المقام الثاني
 والراجح في المقام الثالث
 والراجح في المقام الرابع
 والراجح في المقام الخامس
 والراجح في المقام السادس
 والراجح في المقام السابع
 والراجح في المقام الثامن
 والراجح في المقام التاسع
 والراجح في المقام العاشر
 والراجح في المقام الحادي عشر
 والراجح في المقام الثاني عشر
 والراجح في المقام الثالث عشر
 والراجح في المقام الرابع عشر
 والراجح في المقام الخامس عشر
 والراجح في المقام السادس عشر
 والراجح في المقام السابع عشر
 والراجح في المقام الثامن عشر
 والراجح في المقام التاسع عشر
 والراجح في المقام العشرون

19

الدليل بان جود الدليل في موضع ولم يوجب الدلول في افساد الخبر مثل ان
 على قية و تحسب الدلول في موضع لم يوجب الدلول في افساد الخبر مثل ان
 اول من حال يسمى نقضا اجماليا اي يعني كما انه يطلق لفظ مطلق
 المذكور يطلق النقض القيد اجماليا اي يعني كما انه يطلق لفظ مطلق
 الا مقيدا بالتفصيل في الشاهد ما يدل على فساد الدليل بالتخلف
 محال ان علم ان التعريف المشهور للنقض هو تخلف الحكم عن الدليل
 المقصود عندنا لا نريد ان يكون النقض لا يختص بالتخلف كما عرفت وان
 صفة الناقض والتخلف صفة الحكم ويمكن الجواب عن الاول بان
 بالحكم الدلول اعم من ان يكون مدعى وغيره فيكون المعنى انتفاء الدلول
 مع وجود الدليل في ذلك يكون جرحا احدهما ان يكون الدليل في
 وجه جرح الدلول فيها كالتخلف المشهور والثاني ان يكون الجرح
 اصلا كما اذا استلزم له غايتة انه ليس بظاهر ملائمة الارادة في التعر
 وعن الثاني بان التعريف هو النقض الاصطلاحي دون اللغوي الذي
 هو صفة الناقض مع انه يجوز ان يكون مصداقا للمفعول في قوله
 ان النقض بحسب الاصطلاح قد يطلق على معنيين احدهما نقض المعنى

الدليل بان جود الدليل في موضع ولم يوجب الدلول في افساد الخبر مثل ان
 على قية و تحسب الدلول في موضع لم يوجب الدلول في افساد الخبر مثل ان
 اول من حال يسمى نقضا اجماليا اي يعني كما انه يطلق لفظ مطلق
 المذكور يطلق النقض القيد اجماليا اي يعني كما انه يطلق لفظ مطلق
 الا مقيدا بالتفصيل في الشاهد ما يدل على فساد الدليل بالتخلف
 محال ان علم ان التعريف المشهور للنقض هو تخلف الحكم عن الدليل
 المقصود عندنا لا نريد ان يكون النقض لا يختص بالتخلف كما عرفت وان
 صفة الناقض والتخلف صفة الحكم ويمكن الجواب عن الاول بان
 بالحكم الدلول اعم من ان يكون مدعى وغيره فيكون المعنى انتفاء الدلول
 مع وجود الدليل في ذلك يكون جرحا احدهما ان يكون الدليل في
 وجه جرح الدلول فيها كالتخلف المشهور والثاني ان يكون الجرح
 اصلا كما اذا استلزم له غايتة انه ليس بظاهر ملائمة الارادة في التعر
 وعن الثاني بان التعريف هو النقض الاصطلاحي دون اللغوي الذي
 هو صفة الناقض مع انه يجوز ان يكون مصداقا للمفعول في قوله
 ان النقض بحسب الاصطلاح قد يطلق على معنيين احدهما نقض المعنى

الدليل بان جود الدليل في موضع ولم يوجب الدلول في افساد الخبر مثل ان
 على قية و تحسب الدلول في موضع لم يوجب الدلول في افساد الخبر مثل ان
 اول من حال يسمى نقضا اجماليا اي يعني كما انه يطلق لفظ مطلق
 المذكور يطلق النقض القيد اجماليا اي يعني كما انه يطلق لفظ مطلق
 الا مقيدا بالتفصيل في الشاهد ما يدل على فساد الدليل بالتخلف
 محال ان علم ان التعريف المشهور للنقض هو تخلف الحكم عن الدليل
 المقصود عندنا لا نريد ان يكون النقض لا يختص بالتخلف كما عرفت وان
 صفة الناقض والتخلف صفة الحكم ويمكن الجواب عن الاول بان
 بالحكم الدلول اعم من ان يكون مدعى وغيره فيكون المعنى انتفاء الدلول
 مع وجود الدليل في ذلك يكون جرحا احدهما ان يكون الدليل في
 وجه جرح الدلول فيها كالتخلف المشهور والثاني ان يكون الجرح
 اصلا كما اذا استلزم له غايتة انه ليس بظاهر ملائمة الارادة في التعر
 وعن الثاني بان التعريف هو النقض الاصطلاحي دون اللغوي الذي
 هو صفة الناقض مع انه يجوز ان يكون مصداقا للمفعول في قوله
 ان النقض بحسب الاصطلاح قد يطلق على معنيين احدهما نقض المعنى

عنه وانما جعل هذه من اسماء الدليل في قوله لا يكون الدليل في وجه جرح الدلول فيها كالتخلف المشهور والثاني ان يكون الجرح اصلا كما اذا استلزم له غايتة انه ليس بظاهر ملائمة الارادة في التعر وعن الثاني بان التعريف هو النقض الاصطلاحي دون اللغوي الذي هو صفة الناقض مع انه يجوز ان يكون مصداقا للمفعول في قوله ان النقض بحسب الاصطلاح قد يطلق على معنيين احدهما نقض المعنى

دون الحكم فانهم انما يوجبون ان النقض يلحق بالمعنى لا بالمعنى

[illegible]

29

[illegible]

ان لنا دعوى ضمنية كذلك لنا الدليل عليها فالنقض والنقض
 الى تلك الدلائل تحقيق المقام التحديد تصديق وتقييد
 الذهن كما حكم فيه اصلا كما ذكر الحد في المتن الذي هو
 جواز ثبوتهم في صورة اخرى اتمر في ذلك لا يحكم على احد ان ليس
 المتبذل ثبوت الفاسد لا مثل النقاش لان الحد ينقض في الذهن
 معقولا وهذا ينقض في الواقع معقولا حتى كما ان الحد للنقاش
 فيه نقاشا لغيره على منعه بل يمكن لمعنى ذلك الحد في صور التحديد
 انه يفهم من الحد ضمنيا الحكم بان هذا الحد في حد ذاته في النوع
 انما هو باعتبار هذا الحكم الضمني فيما يجري على السنة القوم من الامور
 من منع ذلك الحكم الضمني فلا يكون السائل للنوع فيجب ان يعلم
 ان الحكم لا يثبت في غير الاصل وكان لا بد ان يقول بطريق
 لان الحكم لا يكون بالطريق العلوي استصحاب اي الجواب عن
 الايراد ان معنى المنع في الحد في الحقيقة لان الجواب عن المنع بان
 المقدار المنع في ذلك الحقيقة متوقف على الاطلاع على الدلائل
 في غاية الصريح كما صرح بانه سينا في كتابه من الاعتبارية اللفظية

ان لنا دعوى ضمنية كذلك لنا الدليل عليها فالنقض والنقض
 الى تلك الدلائل تحقيق المقام التحديد تصديق وتقييد
 الذهن كما حكم فيه اصلا كما ذكر الحد في المتن الذي هو
 جواز ثبوتهم في صورة اخرى اتمر في ذلك لا يحكم على احد ان ليس
 المتبذل ثبوت الفاسد لا مثل النقاش لان الحد ينقض في الذهن
 معقولا وهذا ينقض في الواقع معقولا حتى كما ان الحد للنقاش
 فيه نقاشا لغيره على منعه بل يمكن لمعنى ذلك الحد في صور التحديد
 انه يفهم من الحد ضمنيا الحكم بان هذا الحد في حد ذاته في النوع
 انما هو باعتبار هذا الحكم الضمني فيما يجري على السنة القوم من الامور
 من منع ذلك الحكم الضمني فلا يكون السائل للنوع فيجب ان يعلم
 ان الحكم لا يثبت في غير الاصل وكان لا بد ان يقول بطريق
 لان الحكم لا يكون بالطريق العلوي استصحاب اي الجواب عن
 الايراد ان معنى المنع في الحد في الحقيقة لان الجواب عن المنع بان
 المقدار المنع في ذلك الحقيقة متوقف على الاطلاع على الدلائل
 في غاية الصريح كما صرح بانه سينا في كتابه من الاعتبارية اللفظية

١٣٠

في نفس الامر كان الامور بالحدود والحدود بالامور
 انما هو باعتبار هذا الحكم الضمني فيما يجري على السنة القوم من الامور
 من منع ذلك الحكم الضمني فلا يكون السائل للنوع فيجب ان يعلم
 ان الحكم لا يثبت في غير الاصل وكان لا بد ان يقول بطريق
 لان الحكم لا يكون بالطريق العلوي استصحاب اي الجواب عن
 الايراد ان معنى المنع في الحد في الحقيقة لان الجواب عن المنع بان
 المقدار المنع في ذلك الحقيقة متوقف على الاطلاع على الدلائل
 في غاية الصريح كما صرح بانه سينا في كتابه من الاعتبارية اللفظية

فإنه أي الحد لا اعتبار به لاستلها الحكم بأن هذا في الاصطلاح
 يمنع أيضا المنع للفظية لاستلها الحكم بأن معناه للغة لا يخفى
 كان الأولى على تقدري رجوع ضمير استصعب الجواب ما نقل عنه قد
 سأل قيل فإنه يستعمل فيها مجرد نقل الخ ولو رجح ضمير استصعب
 المنع انضج لا مبر لا تكلف غايته ما يترتب عليه من لا صوغ في المنع
 وانما هي في جملة هذه الكلام لا يخلو عن نوع חדش
 ويدفع المنع إلى رد عليها بمجرد نقل من أهل الاصطلاح كما يد
 المنع إلى رد على اللفظية بالنقل من أهل اللغة أو جبر استعمال
 من العادة بين المراد وبين المعنى المصطلح أي بيان رادة بأن يقال
 لا يريد ما يفهم من ظاهر اللفظ بل يريد معنى آخر وأعلم أن إطلاق
 يعني المنع والنقص والمعاوضة في كلامهم إطلاق لفظ المنع على
 منها هنا أي معنى الاستعمال إلى ردة على الحد في بطر الاستعارة
 باعتبار تشبيهها بالمصطلح لا بحيل الحقيقة بناء على أن اللفاظ المذ
 كما أنها مضمرة للعاني المشهور فيمكن أن تكون مضمرة لتلك المعاني
 أيضا كما نقل عنه من سائر البحث الثالث أي سبعا من قوله يستبان

فإنه أي الحد لا اعتبار به لاستلها الحكم بأن هذا في الاصطلاح
 يمنع أيضا المنع للفظية لاستلها الحكم بأن معناه للغة لا يخفى
 كان الأولى على تقدري رجوع ضمير استصعب الجواب ما نقل عنه قد
 سأل قيل فإنه يستعمل فيها مجرد نقل الخ ولو رجح ضمير استصعب
 المنع انضج لا مبر لا تكلف غايته ما يترتب عليه من لا صوغ في المنع
 وانما هي في جملة هذه الكلام لا يخلو عن نوع חדش
 ويدفع المنع إلى رد عليها بمجرد نقل من أهل الاصطلاح كما يد
 المنع إلى رد على اللفظية بالنقل من أهل اللغة أو جبر استعمال
 من العادة بين المراد وبين المعنى المصطلح أي بيان رادة بأن يقال
 لا يريد ما يفهم من ظاهر اللفظ بل يريد معنى آخر وأعلم أن إطلاق
 يعني المنع والنقص والمعاوضة في كلامهم إطلاق لفظ المنع على
 منها هنا أي معنى الاستعمال إلى ردة على الحد في بطر الاستعارة
 باعتبار تشبيهها بالمصطلح لا بحيل الحقيقة بناء على أن اللفاظ المذ
 كما أنها مضمرة للعاني المشهور فيمكن أن تكون مضمرة لتلك المعاني
 أيضا كما نقل عنه من سائر البحث الثالث أي سبعا من قوله يستبان

١٣

[illegible]

لا يتوجب النقض للمعارض لعدم الدليل المذكور للإدعاء ^{فإن قيل} ^{فمن}
منع المنقول من حيث هو منقول لعدم التزام صحة ^{من} أما إذا التزم صحة
حيث لا التزام ليس بنا ^{فإن} كلامه ليس بنقل بهذا الاعتبار فيتوجب عليه
المنع ^{فإن} قدس وفيما نقل عنه وإن خبير بأن هذا القول منه
على أن تفسير المقدمة بما يتوقف عليه صحة الدليل غير مسلم ^{عنده}
تم كلامه ^{فإن} الدلالة أن النقل بعد كونه ملتزم الصحة ليس ^{يتوقف}
عليه صحة الدليل مع أنه يجوز ورود المنع عليه ولا يخفى عليك ^{أنه}
أنما يدل على ذلك إذا فسر المنع بطالب الدليل على المقدمة وأما إذا
بطالب الدليل على ملتزم الصحة فلا نعم ^{يرد} عليه ^{أن} يمنع المدعى
أيضا حقيقة ^{ولا} بعد في التزامه ^{فإن} جرت كلمته أي النظر على أنه
الشان لا يجوز طلب التصحيح عند النقل والتنبيه ^{عنده} ^{على}
البدعي الغير الأولي والدليل عند دعوى الأمر النظري على العلوم ^{مطلقا}
من غير تقييد ^{بأن} إذا لم يكن المقصود معلومية ^{حين} آخر ^{والحال} أن ذلك
مدعى ^{إن} الطالب ^{الممكن} المقصود أي مقصود السائل معلومية ^{أي} المنقول
الأمر البدعي أو النظري بطريق آخر قبل هذا مبني على تعدد العلة ^{لغا}

اورد علی بن ابی طالب
 المنقول فانه اراد بالعلوم النفس
 روحها من غير صفات تلك العلم الا بالذات فاصح العلم
 هو علمها من غير صفات تلك العلم الا بالذات فاصح العلم
 فانه اراد ان المقصود ان العلم من غير صفات تلك العلم
 فاصح العلم هو علمها من غير صفات تلك العلم
 فانه اراد ان المقصود ان العلم من غير صفات تلك العلم
 فاصح العلم هو علمها من غير صفات تلك العلم

اولاً : انما هي قضية على الصلح
لا ان يحصل احد من الجانبين من
الانسان من دون الآخر

3

كَمَا قِيلَ الْعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ كُلُّ مُتَغَيِّرٍ آدَتْ فِيهِ قَوْلُ لَا تَسْلِمُ أَنَّ الْعَالَمَ مُتَغَيِّرٌ
 سَلَّمْنَا ذَلِكَ لَكِنْ لَا تَسْلِمُ أَنَّ كُلَّ مُتَغَيِّرٍ آدَتْ أَوْ يَقُولُ بِالْعَكْسِ وَلَكِنْ كُنْ
 ذَلِكَ الْمُنْعِ عَلَى تَقْدِيرِ التَّسْلِيمِ قَدْ يَكُونُ بِطَرِيقِ الْوُجُوبِ كَمَا إِذَا كَانَ
 الْمُنْعُ الثَّانِي مَبْنِيًّا عَلَى تَقْدِيرِ التَّسْلِيمِ كَمَا إِذَا قَالُ التَّغْيِيرُ فِي الْعَالَمِ مَوْجُودٌ
 فَلَا يَدَّ مَنْحَدٌ وَثَهَ فَيَقُولُ لَا تَسْلِمُ أَنَّ التَّغْيِيرَ فِي الْعَالَمِ مَوْجُودٌ وَلَنْ يَسْكُنَا
 ذَلِكَ لَكِنْ لَا تَسْلِمُ كُنْ بِهَ ضَرْبِي لِلْحَدَثِ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ فَالْمُنْعُ الثَّانِي
 مَبْنِيٌّ عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ الْأَوَّلِ وَلَا لِمَتَّحَجِّجْ كَمَا لَا يَخْفَى قَدْ يَكُونُ بَطْنِي
 لَا اسْتِحْسَانَ هَذَا أَلَمْ يَكُنِ الْمُنْعُ مَبْنِيًّا كَمَا سَلَفَ مِثَالُهُ وَهَذَا مَعْنَى
 قَدْ سَمِعْتُ عَلَى تَفَاوُتِ أَيِّ كُنْتُ عَلَيْهِ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ مَعْنَى الْكَلَامِ
 ظَهَرَ أَنَّ قَوْلَهُ مَتَّحَجِّجٌ مَقْدَمٌ وَقَوْلُهُ عَلَى مَنَعٍ ظَرْفٌ مُسْتَقَرٌّ جَاءَ
 وَقَوْلُهُ عَلَى تَقْدِيرِ التَّسْلِيمِ جَاءَ مُتَدَاخِلَةً وَقَوْلُهُ عَلَى تَفَاوُتِ جَنْبِهِ فَافْهَمْ
 هَذَا الْكَلَامَ فَأَدْرِكْ مِنْ زَوَالِ الْأَوَّلِ قَدْ لَا يَصْرُحُ بِأَن يَكُونَ اتِّفَاقٌ
 الْمَقْدَمِ مُسْتَقَرٌّ الْمَطْلُوبُ إِلَهُ يُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ بِالْذَّلِيلِ الَّذِي هُوَ مَوْجُودٌ
 عَلَيْهَا أَظْهَرَ جُلَّ فِي جِهَةِ ذَلِكَ الْمُنْعِ أَنْ يُرَدَّ بِقَوْلِ امْكُنَّا الْمَقْدَمَ
 الْمُنْعَى ثَابِتَةً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَمَتَّى الدَّلِيلُ وَلَا يَكُنِ ثَابِتَةً فَالْأَمْرُ

فلا يمكن ارجاعه الى
 الذي يتردد الدليل الذي يتردد
 فاقترانه من قضا على انفسه
 لا تقتل منكم من قضا على انفسه
 ذلك الحكم وانه هذه الدالة
 الحكم لا يجرى وجوبه هذه الدالة
 الحكم لا يجرى وجوبه هذه الدالة
 الحكم لا يجرى وجوبه هذه الدالة

وفيه نظر كما ان ارجاعه الى النقض يل الى المعارضة ايضا كذا في المحال
 والحاصل ان ما ذكره الناقض يمكن ان يجعل من افراد النقص الحقيقي
 بان يقال دعوى بدهية دليل على عوامة والنقض في الحقيقة يلج
 الى ذلك الدليل كذا يمكن ان يصح من افراد المعارضة بان يكون
 الدليل المثبت للنقض معارضا لدعوى البدهية التي هي بمنزلة
 الدليل فلا وجه لارجاعه الى منع البدهية مع صحة كونها من افراد
 ولا احتياط على المعارضة فيمكن ان يوجب النظر بوجه اخر وهو ان
 كون دعوى البدهية بمنزلة الدليل لا يوجب ارجاعه الى المنع اذ هو
 الدليل على مقدمة معينة ولا يطلب على مقدمة الدعوى شيئا
 ثم لما كان ههنا سأل هو انه قد يسأل السائل بالحل اعني تعيين موضع
 من الغلط فلا يصح حصره في الثلاثة المذكورة فاجاب عن
 بتدريج الحل في المنع لئلا يناسبه يعني مرجع هو تعرض للقدرة
 كما كان المنع كذا ان خالفه حتى اذ يقصد به بالحل تعيين موضع
 لسوء الفهم لا يطلب الدليل قول لسوء متعلق بالغلط قد يدرك الحل
 للمنح هذه المخالفة البحث الخامس من جملة العلل من ان السند الصحيح

اجابا واما ان كان في الدالة ان لا يجرى
 وجوب تلك الدالة فيكون ارجاعه الى
 من قول الناقض كذا ان كان ارجاعه الى
 لا يجرى ان يكون ارجاعه الى شي آخر وهو
 من قول الناقض كذا ان كان ارجاعه الى
 لا يجرى ان يكون ارجاعه الى شي آخر وهو
 من قول الناقض كذا ان كان ارجاعه الى
 لا يجرى ان يكون ارجاعه الى شي آخر وهو
 من قول الناقض كذا ان كان ارجاعه الى
 لا يجرى ان يكون ارجاعه الى شي آخر وهو

شيء آخر وهو كذا في النقص
 فلو كان ارجاعه الى النقص في النقص
 فلو كان ارجاعه الى النقص في النقص
 فلو كان ارجاعه الى النقص في النقص
 فلو كان ارجاعه الى النقص في النقص
 فلو كان ارجاعه الى النقص في النقص
 فلو كان ارجاعه الى النقص في النقص
 فلو كان ارجاعه الى النقص في النقص
 فلو كان ارجاعه الى النقص في النقص

٢٠

من ولم يخف المقتدر ومقر النسخ لو كان من ومقتدر تقوية بزعم المانع
فلا يخفى ان يكون السند الصحيح اعلم من المقتدر الممنوع مطلقا يجوز
ان يكون مطلقا متوقفا بقى فلا يكون فيكون المنع لا يكون مطلقا ولا من وجوب
ان يكون متوقفا بقى اعلم فيكون المعنى لا يكون اعلم مطلقا ولا من وجوب
الموافق للسياسة هو الاول لان الاعلم من وجوب لا يكون من ومقتدر تقوية
من ههنا اي ما حل السند من ومقتدر قال الى اهل النظر وامر مقتدر
في حال من الاحوال لا يمكن منع مستندا بما ذهب اليه النسخة
الناقص لثبوت حقائق الاشياء لكن الحكم المذهب لها بعد في ذلك السند
مكابرة غير معتبر ويذكر في الاكثر في الترواوقا النسخ مستندا بعد
المنع لا يجوز كما يقال ما ذكرت ثم لا يخفى ان يكون كذا ولا يكون
كما يقال هذا اعلم لا يكون بل ان يكون كذا لا يكون في حال اي مقر الفظ لا يكون
مع والى الحال كما يقال ذلك غير مسلم لا يكون ولا من كذا وقد يذكر كذا
ايضا كما يقال لا سلم تلك المقدة وانما يكون كذا ان كان كذا هو قبل ذلك
الاكثر وقد يذكر شي تقوية السند في بعض الدليل ان يقال لا يخفى ان يكون
لا يكون كذا ولا يحسن في اي في المذهب تقوية السند لا يكون شيئا

[illegible]

1

تیسویں باب میں صریح ہے کہ اگر وہ کسی اور کو اپنے مال سے عین غرض سے دے دے تو اس سے اس مال کی مالکیت نہیں ہوتی بلکہ اس مال کی مالکیت اس کے مالک کے لئے ہے۔

وهو من نفس الشخص من عدم كونه انسانا لتحقيق علم كونه انسانا مع عدم
 كونه نفسا ايضا مثل ان يكون حمارا مثلاً من غير عكس هو ان يتحقق
 مع استقاء المنع بالمعنى المذكور مع العكس اعم مطلقا ومن وجه لا لادل
 فمثل ان يقول المعلن في دليل هذا انسان فقول لا ذلك لا يلحق زان
 يكون غير ضارحي بالفعل فليس هو عدم الضحك بالفعل اعم من عدم
 انسانا لانه كلما يوجد عدم الانسان يتحقق عدم الضحك بالفعل من غير
 عكس كلي واما الثاني فكما اذا قال المعلن في دليل هذا انسان ويحق للسا
 لا فلهذا لا يلحق زان يكون ابيض فليس هو كونه ابيض اعم من كونه
 كونه انسانا لانه يتحقق كونه ابيض مع كونه انسانا ايضا كما يوجد مع عدم
 عدم كونه انسانا يتحقق مع كونه ابيض مع عدم ولا يلحق عليك ان ابطا
 المسند لا اعم مطلقا فيثبت انما المقدرة للمنتق فان اذ بطل عدم كونه
 بالفعل ثبت كونه انسانا وليس المسند لا اعم بسند الحقيقة من ذلك
 المنع في الحقيقة وان كان يقرب من عدم المنع تحقيقا للمعنى العمومي عدم
 في الحقيقة لا يدفع ولا فاما ان يكون لا اعم زان لا خاص فباطل لغيره ان
 الا اعم يستلزم بطلان المزموم يظهر له ان الحقير ان شاء الله كما عرفت

فوقه على ما ارادوا في كل واحد من
 ان يكون من نفس الشخص من عدم كونه انسانا لتحقيق علم كونه انسانا مع عدم
 كونه نفسا ايضا مثل ان يكون حمارا مثلاً من غير عكس هو ان يتحقق
 مع استقاء المنع بالمعنى المذكور مع العكس اعم مطلقا ومن وجه لا لادل
 فمثل ان يقول المعلن في دليل هذا انسان فقول لا ذلك لا يلحق زان
 يكون غير ضارحي بالفعل فليس هو عدم الضحك بالفعل اعم من عدم
 انسانا لانه كلما يوجد عدم الانسان يتحقق عدم الضحك بالفعل من غير
 عكس كلي واما الثاني فكما اذا قال المعلن في دليل هذا انسان ويحق للسا
 لا فلهذا لا يلحق زان يكون ابيض فليس هو كونه ابيض اعم من كونه
 كونه انسانا لانه يتحقق كونه ابيض مع كونه انسانا ايضا كما يوجد مع عدم
 عدم كونه انسانا يتحقق مع كونه ابيض مع عدم ولا يلحق عليك ان ابطا
 المسند لا اعم مطلقا فيثبت انما المقدرة للمنتق فان اذ بطل عدم كونه
 بالفعل ثبت كونه انسانا وليس المسند لا اعم بسند الحقيقة من ذلك
 المنع في الحقيقة وان كان يقرب من عدم المنع تحقيقا للمعنى العمومي عدم
 في الحقيقة لا يدفع ولا فاما ان يكون لا اعم زان لا خاص فباطل لغيره ان
 الا اعم يستلزم بطلان المزموم يظهر له ان الحقير ان شاء الله كما عرفت

٣٢

ان يكون من نفس الشخص من عدم كونه انسانا لتحقيق علم كونه انسانا مع عدم
 كونه نفسا ايضا مثل ان يكون حمارا مثلاً من غير عكس هو ان يتحقق
 مع استقاء المنع بالمعنى المذكور مع العكس اعم مطلقا ومن وجه لا لادل
 فمثل ان يقول المعلن في دليل هذا انسان فقول لا ذلك لا يلحق زان
 يكون غير ضارحي بالفعل فليس هو عدم الضحك بالفعل اعم من عدم
 انسانا لانه كلما يوجد عدم الانسان يتحقق عدم الضحك بالفعل من غير
 عكس كلي واما الثاني فكما اذا قال المعلن في دليل هذا انسان ويحق للسا
 لا فلهذا لا يلحق زان يكون ابيض فليس هو كونه ابيض اعم من كونه
 كونه انسانا لانه يتحقق كونه ابيض مع كونه انسانا ايضا كما يوجد مع عدم
 عدم كونه انسانا يتحقق مع كونه ابيض مع عدم ولا يلحق عليك ان ابطا
 المسند لا اعم مطلقا فيثبت انما المقدرة للمنتق فان اذ بطل عدم كونه
 بالفعل ثبت كونه انسانا وليس المسند لا اعم بسند الحقيقة من ذلك
 المنع في الحقيقة وان كان يقرب من عدم المنع تحقيقا للمعنى العمومي عدم
 في الحقيقة لا يدفع ولا فاما ان يكون لا اعم زان لا خاص فباطل لغيره ان
 الا اعم يستلزم بطلان المزموم يظهر له ان الحقير ان شاء الله كما عرفت

لا بد في بيان آية قبل فيه
 حيث فاء ان اراد بالبيان بيان
 اسند فاء ان اراد بالبيان بيان
 من ولا اراد ان اراد بالبيان بيان
 من ولا اراد ان اراد بالبيان بيان
 من ولا اراد ان اراد بالبيان بيان

في بيان جد السند السند الساري ان لا ينفك احد على الاخر في صحتي
 التحقيق لا يشك في معنى كما يجب وينعدم السند في عدم انتفاء المقدمات
 المعنى وكما يجب وينعدم لا انتفاء احد وينعدم السند لان جعل المعلل
 هذا انسان مقامة لدليل فيقول المانع لا يتم له ان لا يكون
 فكما تحقق عدم كونه انسانا تحقق كونه انسانا وكما انعدم انعدمه وكما
 كونه انسانا تحقق عدم كونه انسانا ومتى انعدم انعدمه وفي بيان المقدمات
 الاقسام الثلاثة حسن حيث ذكر الاول والثالث بصحة العمل صحتها والثاني
 لانها اسناد في الحقيقة ومقر بان المنع على التحقيق بخلاف الثاني
 معنى العمى فحسب البحث السادس لا يسمع النقض من غير شاهد يدل على
 دليل المعلل قال انما ينقل عند قيل فيه نظر لان فساد الدليل لا يكون بدلا
 الى شاهد جلة لخاله في الشاهد بل محصور في الخلف لزم المزمع والزم
 ان يكون المنع المتوجه بدنه متعجرا لولا ان فساد كلامه لعل الشاهد
 قيل الى صفة لان كلامنا في الدليل السمع حيث الظاهر الدليل الفاسد
 غير مسموع على انه يمكن ان يقال كما كان فسادا بها تعين المقدمة الفا
 فينبغي في المنع المحرر دون النقض بخلاف الناقصة فانها انتم من غير شاهد

في المقدمات فانه يمكن ان يثبت فان كان
 في المقدمات فانه يمكن ان يثبت فان كان
 في المقدمات فانه يمكن ان يثبت فان كان
 في المقدمات فانه يمكن ان يثبت فان كان
 في المقدمات فانه يمكن ان يثبت فان كان
 في المقدمات فانه يمكن ان يثبت فان كان

وان اراد ان يكون بين بيان فساد
 في الدليل السمع فانه يمكن ان يثبت فان كان
 في الدليل السمع فانه يمكن ان يثبت فان كان
 في الدليل السمع فانه يمكن ان يثبت فان كان
 في الدليل السمع فانه يمكن ان يثبت فان كان
 في الدليل السمع فانه يمكن ان يثبت فان كان

٣٣

ولا بد هنا من بيان الفرق بينهما وان الفرق ثابت ههنا السائل اذا منع
مقدم معينه ^{بعض} المعلن ان ذلك في نفسه مقدمه فيشتغل بغيره اما اذا منع
مجموع الدلائل يدون تعين مقدمه من مقدماته ليعذر ذلك فيتحيز فالتمسك
بما يدل على فسادها ليسمع فالظاهر ان غرضه تحيز المعلن في الخاشية
الفرق ان منع المقدمة عبارة عن طلب الدليل فلا يحتاج الى الشاهد
ان هذه المقدمة نظرية عندى اطلب بيانهما هذا كما لا يحتاج الى الشاهد
وامنع الدليل عبارة عن نفيه هو عي فلا بد له من دليل وفيه انه
لا يعجز ان يكون طلب صحة الدلائل بيانه كما منع تعدد كلامه ^{فيمكن}
يقال اذا كان مقصود السائل من الكلام على الدليل طلب صحة الدلائل
وبيانه لم يكن كتمان مقدمه محلو متعين لفرق كون منعينه كما يكون نقضا
محض ظاهرا ^{للم} السائل في النزع المعارضة لوجوب الدلائل في غير اى غير
قد لا يكون بعيدا والمراد بكونه بعيدا ان يكون الدليل في صفة اخرى
مع انه لا يختلف الا باعتبار موضوع المطلوب فاذا اختلف
الدليل بحسب الحد الاول سلطان يجعل السائل مراد فاولا ومثلا
لم يكن اجرا نه بعيدا فيحتاج الشاهد في الدلالة على فساد

[illegible]

من الكعبة والعبد ان يتقرب اليها
 لا يكون الا شرف ولا يعينه اليه
 اريد ان يكون من الاثار والاعمال
 لفظان من كمال مراد واداء
 اجزاء من خلاصة ونبذة من نور

الاستاذة في الكلية
فوز الدين

قد جاء القرآن والحديث المتواتر بتصريح للامتناع من المدلول العتيد
 من معارضة ما أي المعارضة فليتأكد النقيض والخص من النقيض
 لا الأول كما إذا استدل بالحكمة على أن العالم قديم واستدل بالحكمة
 على أنه ليس بقديم الثاني كما استدل الشافعي رحمه الله على أن التركيب
 الوضوئي فرض استدل الخففي معارضا على أنه سنة والثالث كما استدل
 بالحكمة على أن الجسم مركب من الهيولى والصورة واستدل
 معارضا على أنه مركب من الأجزاء التي لا تجري بالبحث الثامن
 قد نقض المقدمة المعينة من الدليل بأن يستدل على فسادها
 أو تعارضها باستدل على خلاصتها على كل واحد من تلك النقطتين
 بعد إقامة الدليل عليها أي على تلك المقدمة ويسمى المدعى
 الذي هو بالنسبة إلى تلك المقدمة نقض أو معارضة ناقضة
 سبيل المعارضة أو على سبيل النقض نشر على خلاف ترتيب القيد
 من الأقرب إلى الأبعد تسمية ناقضة لوجوه معنى المنع في النسبة
 الدليل الذي أي تلك المقدمة مقدمة في المنع على ما سبق
 ولا طلب هنا بل مقصود السائل هنا إفساد الدليل الثابت بخلاف

وقد جاء القرآن والحديث المتواتر بتصريح للامتناع من المدلول العتيد
 من معارضة ما أي المعارضة فليتأكد النقيض والخص من النقيض
 لا الأول كما إذا استدل بالحكمة على أن العالم قديم واستدل بالحكمة
 على أنه ليس بقديم الثاني كما استدل الشافعي رحمه الله على أن التركيب
 الوضوئي فرض استدل الخففي معارضا على أنه سنة والثالث كما استدل
 بالحكمة على أن الجسم مركب من الهيولى والصورة واستدل
 معارضا على أنه مركب من الأجزاء التي لا تجري بالبحث الثامن
 قد نقض المقدمة المعينة من الدليل بأن يستدل على فسادها
 أو تعارضها باستدل على خلاصتها على كل واحد من تلك النقطتين
 بعد إقامة الدليل عليها أي على تلك المقدمة ويسمى المدعى
 الذي هو بالنسبة إلى تلك المقدمة نقض أو معارضة ناقضة
 سبيل المعارضة أو على سبيل النقض نشر على خلاف ترتيب القيد
 من الأقرب إلى الأبعد تسمية ناقضة لوجوه معنى المنع في النسبة
 الدليل الذي أي تلك المقدمة مقدمة في المنع على ما سبق
 ولا طلب هنا بل مقصود السائل هنا إفساد الدليل الثابت بخلاف

آخر وكما تحقق مادة السند يرجع المنع الى النقض لما مر وقد وقع النقض
 اي على المقدّمه بانضمامها الى مقدّمه اخرى حقت في نفسها اليقين
 اجتماعها الحال وبهذا يظهر فساد تلك المقدّمه وبقا عدم استلزام النقض
 الحقّه محال ولا يمكن حقه فلو كانت تلك المقدّمه صحيحه لكان اجتماعها
 الحال البعث التاسع لا يحسن ايراد النقض العارضه اذا كان المستدل
 مخاطبا لغير غرض التشكيك لان كذا يدعي حقيقه مقابله بانها انتفى
 تلك بل غرض من ايراد الدليل ايقاع الشك في ذهن المخاطب وهو ايقاع
 الشك باق بعد النقض العارضه فلا ينعان ما لا ينعى لا يحسن ذكره
 المناقضه فانه يحسن ايرادها اذ الغرض منها اظهار تلك المقدّمه كذا ليرد
 من ذلك بطلان غرضه حتى ينافيها بقاءه ولعل عند هذا البعث من المقادير
 مبني على تقدير كون العتبر في المناظر قصد اظهارها بالصريح في الجملة
 من جانب ما اذا اعتبر فيها ذلك من الجانبين فلا وجه لادراج هذا
 في المقاصد لان على ذلك التقدير لم يكن المخاطب متعاضدا مع ذلك المستدل
 على اي وجه كان اذا اجتمع النوع الثالث فالتنعى لغير التقديم على كل
 الاخرين لان في الاخرين عند السائل عما هو سائل عن سائل ان

[illegible]

۱۲۱ اجازت بادیه
 ۱۲۲ اجازت بادیه
 ۱۲۳ اجازت بادیه
 ۱۲۴ اجازت بادیه
 ۱۲۵ اجازت بادیه
 ۱۲۶ اجازت بادیه
 ۱۲۷ اجازت بادیه
 ۱۲۸ اجازت بادیه
 ۱۲۹ اجازت بادیه
 ۱۳۰ اجازت بادیه

اى مقدمة من الدليل والمصداق ^{علم} على المطلوب عطف على قوله بقدح ^{ان}
 يقال هذا الدليل اوجزه وانما يتم ويصح لوجه المدلول اوجزه مع شاهده ^{ونه}
 او يمنع ما يلزم صحة الدليل ^{كذا} ان يقال انما يصح هذا الدليل لو كان
 في اتم فانه لا يستلزم الخمسة من افراد البحث ليس شئ منها من المنع
 الثالث المذكور في جواب عن الاول وهو النقض بالقدح لعدم الاستلزام
 عن الثاني وهو النقض بالقدح للاحتياج الى مقدمة عن الرابع هو ^{شبه}
 بالمصداق ^{علم} على المطلوب بانه اى المذكور ان كان بشاهدين مع هذا
 على ذلك ^{شبه} نقض اى فهو نقض حديث يصدق معنى النقض عليه هو
 فساد الدليل بشاهد من غير تعرض للمدلول الا ان يكون مع شاهد
 يدل عليه فمكافاة غير مسموعة وكلامنا في الاعراض المسموعة ويجازي
 الثالث هو النقض بقدح الدليل لاستدراك مقدمة من مقدمه بانه ^{كلامنا}
 غرض المناظر اذ غرض المعال اثبات مطلب بالدليل وذلي يحصل وان كان ^{بعض}
 مقدمه مائة مستدركة غايتها ان تراها الاولى تعرض مقدمه لا تعلق لها
 بالمطلب ^{الاولى} لانه يحوز اثبات المدلول بدون ذكرها فالسوال عليه ^{شبه}
 في التكملة ليس من البحث في شئ وعن الخامس هو النقض بمنع ما يلزم

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

تصحیح اغلاط رشیدیہ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۸	۱۰	النسبۃ	النسبۃ
۱۱	۸	التمسک	التمسک
۱۲	۷	مقدمۃ	مقدمۃ
۱۳	۱۴	التعریف	التعریف
۱۸	۸	ظاہرۃ	ظاہرۃ
۱۹	۷	طلب	طلب
۲۲	۲	الوارد	الوارد
۲۶	۱۴	الخصم	الخصم
۲۷	۱۵	فاذا	فاذا
۲۹	۱۱	یورد	یورد
۴۰	۷	الان	الان
۳۲	۹	بان یقال	بان یقال
۳۸	۱۳	لا یکون	لا یکون
۵۱	۳	المبین	المبین
۵۲	۱۳	احق	احق
۵۴	۱	فاول	فاول
۶۰	۴	السماجة	السماجة

قطعہ تاریخ از مولوی مادی علی صاحب
از کالج طب رشیدیہ بمطبع بریل ہندو خدایا
باتفقی تاریخ کوثر الہاد فرمود کہ شد طب رشیدیہ
۱۲۶۳

۵۶
۱۱۱
۸

تصحیح اغلاط حواشی رشیدیہ

صفحہ	حاشیہ	سطر	غلط	صحیح
۵	۴	۱۴	غاصمین	مثنی صمد
۶	۷	۷	لم یستقیم	لم یستقیم
۷	۱	۱۱	ما ضمیر	ما فی ضمیر
۷	۱۴	۱۴	غیب	غیبت
۹	۵	۶	ہذہ	ہذہ اکثرہ متفقہ
۹	۷	۵	و	او
۱۱	۳	۱۷	محقق	محققا
۱۵	۱	۲	بالمقدتان	بالمقدتین
۱۸	۹	۶	عل	علی
۱۹	۱	۵	عقبیۃ	عقبیۃ
۱۹	۶	۶	المشترک	المشترک
۲۵	۵	۴	التي من الداخل	التي
۲۷	۳	۱۰	اطلب	طلب
۳۲	۱	۱۹	انیکون	ہیکون
۴۸	۴	۱	کل	بلی کل
۵۵	۴	۵	عزضۃ	عزضۃ
۵۷	۳	۸	الصحة	الصحة
۵۷	۵	۱	اذا	اذا
۵۸	۲	۴	فلک	فلک
۶۳	خاتمہ	۲	المغم	المغم
۶۳	خاتمہ	۹	من الناظرین	من الناظرین

